بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة تقيمية للفترة 2001-2016

أ/هالم سليمة
د/ بقاط حنان
جامعة الوادي

الملخص :

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة من ابرز اهتمامات الكثير من الدول وكذلك هو الحال بالنسبة للدولة الجزائرية التي تسعى إلى ترقية هذا القطاع من خلال توفير التمويل اللازم الذي من خلاله تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة مشاكلها والعمل على استمرارية نشاطها، غير أن الكثير من مؤسسات هذا القطاع تجد صعوبة كبيرة في الحصول على العديد من المصادر التمويلية المتاحة من قبل المؤسسات البنكية والمالية والتي تكون نتيجة ضعف البنية التحتية لهذه المؤسسات أو لأنها مؤسسات حديثة النشأة وهذا ما يمنع البنوك من التعامل مع هذا النوع من المؤسسات أو مشكل معدل الفائدة الربوي وكثرة الإجراءات الإدارية والتنفيذية وطول مدتها وغيرها من الصعوبات التي تحول دون استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من المؤسسات البنكية والمالية.

في هذه الحالة تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بدائل أخرى للتمويل أكثر مرونة وسهولة من حيث الإجراءات الإدارية وأيضا التنفيذية، ومن ابرز البدائل التمويلية التي يلجأ إليها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الائتمان الإيجاري الذي يساعد في الحصول على الأصول الثابتة عن طريق عملية الاستئجار، والبنوك الإسلامية التي توفر التمويل عن طريق العديد من الصيغ والتي تناسب صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كما نجد أيضا مؤسسات رأس مال المخاطر التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للمؤسسات من خلال المشاركة بمخاطر مرتفعة ودون ضمان العائد ولا المبلغ الأصلي والعمل على تحقيق النمو والتطور والنجاح لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، بدائل التمويل.

Résumé :

Le secteur des petites et moyennes entreprises est devenu une préoccupation majeure de nombreux pays, ainsi que de l'État algérien, qui cherche à promouvoir ce secteur en fournissant le financement nécessaire pour que les petites et moyennes entreprises puissent faire face à leurs problèmes et travailler pour sa continuité. Ce secteur trouve très difficile d'obtenir de nombreuses sources de financement disponibles par les institutions bancaires et financières, qui sont le résultat d'une infrastructure médiocre de ces institutions ou parce qu'elles sont des institutions nouvellement créées, ce qui empêche les banques de faire face à ce type d'établissement La complexité des procédures administratives et exécutives et la durée de leur durée et d'autres difficultés qui empêchent le secteur des PME d'obtenir le financement nécessaire des institutions bancaires et financières.

Dans ce cas, les petites et moyennes entreprises recourent à d'autres solutions de rechange pour financer plus facilement et plus facilement en termes de procédures administratives et opérationnelles et les alternatives de financement les plus importantes utilisées par les propriétaires de petites et moyennes entreprises, le crédit locatif qui aide à acquérir des immobilisations grâce à la location et des banques islamiques Financer par une variété de formules adaptées au propriétaire des petites et moyennes entreprises, et trouver également les institutions de capital-risque, qui fournit des fonds aux institutions en participant à des risques élevés et sans garantir le rendement et le montant initial et Pour atteindre la croissance, le développement et le succès de ces institutions.

Mots-clés: petites et moyennes entreprises, finance, alternatives de financement.

مقدمة

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي نظرا لما تتميز به من خصائص وقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف تمثل أهم ملامح العديد من اقتصاديات الدول وذلك من خلال الاعتماد عليها في عملية دعم التنمية الاقتصادية، غير أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصطدم بالعديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون استمرارها، ومن أبرز هذه المشاكل كيفية الحصول على التمويل من المصدر المناسب وبأقل التكاليف وبأيسر الطرق.

ومن خلال هذه المداخلة سيتم التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها في تطوير مؤشرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 الى سنة 2016 ، بالإضافة إلى التطرق إلى أهم البدائل المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من المصدر المناسب وكذلك أهم الخصائص والطرق التي من خلالها تمويل هذه المؤسسات.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أعطت الحكومة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع نصوص خاصة على رأسها الأمر 18/01 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللوقوف على واقع هذا القطاع نوجز أهم تطوراته من خلال النتائج الاحصائية التالية:

1-1 - تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية:

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2016 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السنوات	خاصة	عامة	تقليدية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	189552	778	71523	261853
2003	207949	778	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	-	619072
2011	658737	572	-	659309
2012	711275	557	-	711832
2013	777259	557	-	777816
2014	851511	542	-	852053
2015	934037	532	-	934569
2016	1022231	390	-	1022621

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 245348 مؤسسة سنة 2001 ليستمر في الزيادة سنة تلوى الاخرى باستثناء سنة 2010 التي شهدت انخفاض بسبب فصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دمجها مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، لتعاود بعد ذلك في التزايد لتصل الى 1022621 مؤسسة سنة 2016 أي تضاعفت أكثر من أربع مرات منذ2001 الى غاية 1016، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001 وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين؛
- تسهيل اجراءات انشاءها؛
- تطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات؛

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل حصة الاسد بنسب تراوحت من 72% الى 99% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مؤسسات القطاع العام والصناعات التقليدية، ويرجع ذلك لتوجه نحو اقتصاد السوق حيث اهتمت الحكومة بالقطاع الخاص من خلال الدعم المادي والمعنوي بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة .

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد شهدت تراجع مستمر من سنة الى اخرى وذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة المتعثرة لهذه المؤسسات، أما مؤسسات الصناعات التقليدية فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في الفترة الممتدة 2001 – 2009.

2-1 – تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويختلف توزيعها من قطاع الى اخر، وذلك حسب النشاط الأكثر ممارسة وأهمية بالنسبة للدولة والمجتمع. ويقدم الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2016:

الشكل رقم(1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

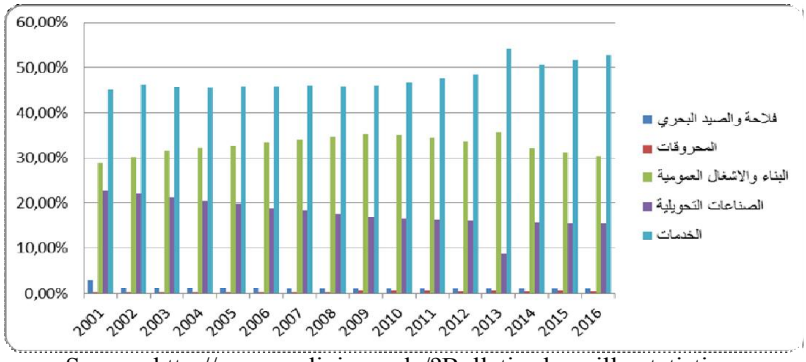

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هيمنة قطاعي الخدمات والبناء والاشغال العمومية. حيث يتمركز أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بالدرجة الاولى بنسب تتراوح ما بين 45,1 % الى54 % طيلة الفترة 2001- 2016 ويرجع ذلك الى زيادة اقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع نظرا لسهولة الولوج فيه والربح العالي والسهل وتفادي المخاطرة.

أما المرتبة الثانية احتلها قطاع البناء والاشغال العمومية بنسب تراوحت من 28,8 % الى 35,6 %طيلة الفترة 2001-2016 ويرجع ذلك الى سياسة الدولة الرامية الى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع خاصة في مجال بناء السكنات والطريق شرق غرب والذي ساعد على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي.

اما المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية على الرغم من انها شهدت انخفاض مستمر من سنة الى اخرى في نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث بلغت نسبتها من 8,7% الى22,9% وهذا راجع الى عزوف الشباب عن التوجه نحو المشاريع الصناعية وذلك لكثرة المشاكل التي يوجهونها في هذا القطاع كونه يحتاج الى امكانيات كبيرة.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري احتل المرتبة الرابعة بنسب تراوحت بين 1,01% الى2,92 % ويرجع هذا لهروب المستثمرين من هذا القطاع نظرا لكونه نشاط متعب ويتميز بالمخاطرة الكبيرة. وتعتبر هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني.

2- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث دعمت مكانتها في الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الاصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الاخيرة وتشجيعه لأخذ مكانتها في انجاح عملية الانعاش الاقتصادي واعادة الديناميكية للنسيج الصناعي باعتباره من اهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب عمل جديدة، بالإضافة الى مساهمته الفعالة في اعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية (منى مسغوني، 2012، ص 127).

2-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام بعد استبعاد قطاع المحروقات، ويوضح الشكل الموالي تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2016:

الشكل رقم (2): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج المحلي الخام "خارج قطاع المحروقات" للفترة 2001- 2016.

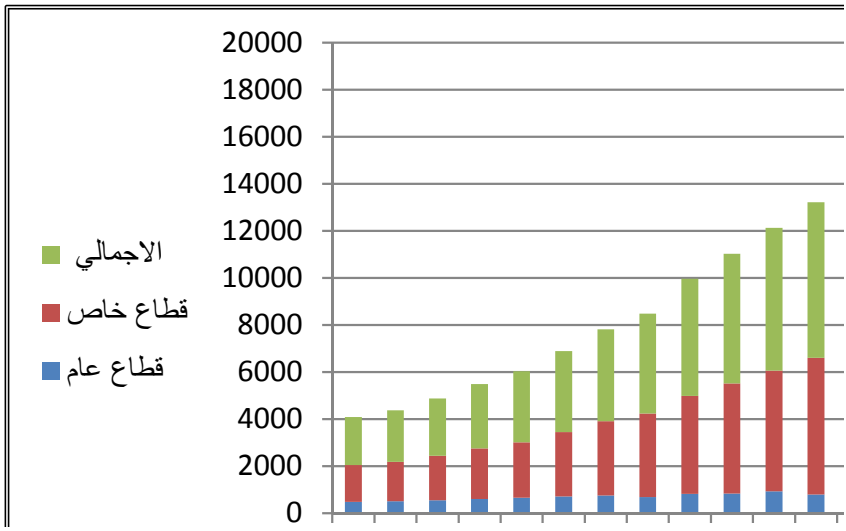

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يتضح من الشكل اعلاه أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر. حيث يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب كبيرة تراوحت من 76,42 % الى 88,30 % وهو ما يعادل مساهمة اجمالية تقدر بـ 6741.19 مليار دينار جزائري.

وتتوزع على وجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي.

أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام في تناقص مستمر من سنة الى اخرى ويعود هذا الى انخفاض تعداد مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى نتيجة خوصصتها وتحولها للقطاع الخاص بالإضافة الى ان اغلب المؤسسات المنشأة هي للقطاع الخاص. ويمكن ارجاع هذا الى سياسة الدعم والتوجيه التي حضي بها القطاع الخاص من طرف الدولة بعد خضوعها لشروط الهيئات النقدية والمالية التي ادت الى تغيير سياستها الاقتصادية من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر. الشيء الذي ادى الى فتح ابواب الاستثمار أمام الخواص وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة:

ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشقيها العام والخاص في خلق الثروة الوطنية، حيث نجد ان القيمة المضافة الكلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوزت 2000 مليار دج منذ مطلع الالفية الثالثة ويبين الشكل الموالي تطور القيمة المضافة منذ 2001الى غاية 2015:

الشكل رقم (3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق قيمة مضافة.

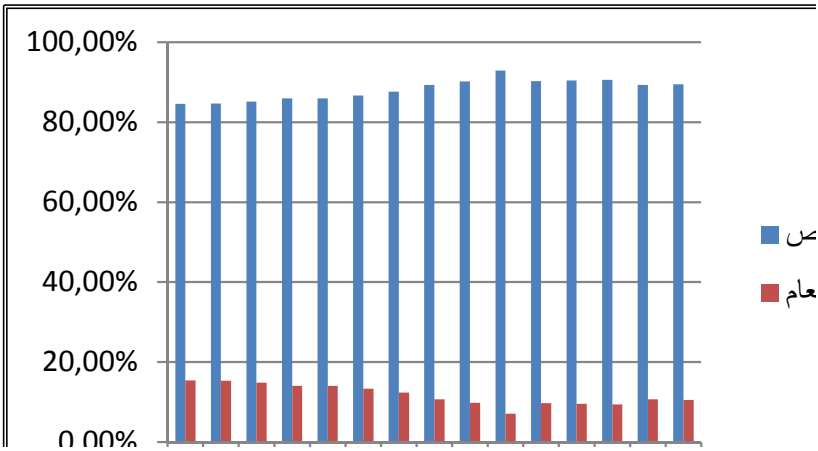

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه الزيادة المتتالية للقيمة المضافة من سنة 2001الى غاية 2015، حيث قدرت قيمتها سنة 2001 بـ1742,73مليار د.ج لتستمر في التطور بشكل تريجي الى ان تصل هذه القيمة الى 8491 مليار د.ج اي بمعدل نمو سنوي يقدرب25,81 % .

وتستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على النسبة الاكبر والتي تتراوح نسبتها ما بين 84,57% و92,89 % من اجمالي القيمة المضافة في حين تتراوح حصيلة مساهمة مؤسسات القطاع العام ما بين 7,11% و15,43 % ويعود هذا الى خوصصة المؤسسات العمومية بسبب عدم قدرتها على مسايرة متطلبات وشروط اقتصاد السوق وتحت وقع تحرير التجارة الخارجية وعولمة الاقتصاد ودخول القطاع الخاص بشكل عام ليجعل منه المتعامل الاكبر في الاقتصاد الوطني.

ولتوضيح اكثر نقوم بعرض تفصيلي لتطور القيمة المضافة حسب طبيعة الانشطة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور القيمة المضافة حسب قطاع النشاط

الوحدة: مليار دينار

	الزراعة	البناء والاشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	النقل	التجارة
2001	412,11	320,50	109,81	86,86	337,22	476,2
2004	578,88	458,67	121,92	113,33	503,87	607,05
2008	711,75	869,99	164,27	175,22	863,57	1003,2
2012	1421,69	1411,15	268,79	293,31	1095,27	1651,55
2015	1936,37	1850,76	353,71	427,3	1660,75	2259,33

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة المستمرة في حصيلة القيمة المضافة على مستوى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي من سنة 2001 الى غاية 2015.

والجدير بالذكر هنا أنه في ترتيب مساهمة مختلف فروع الانشطة الاقتصادية في خلق القيمة المضافة هو ضعف مساهمة قطاع الصناعة على عكس الانشطة غير الانتاجية كالخدمات والتجارة.

وبالتالي نعني توجه المستثمر الجديد وبصفة تلقائية الى الاستثمار في النشاط التجاري، مقارنة ببقية الانشطة الاقتصادية الاخرى. والتي لاتزال بعيدة عن توفير محيط استثماري جذاب لرؤوس الاموال الخاصة، وعلى الرغم من هذا تبقى هذه الانشطة الاقتصادية فرصا مستقبلية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة شريطة جمع العوامل الضرورية لتحقيق ذلك (لخلف عثمان، 2003-2004، ص 220).

3- 3 – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب العمل تتميز بديناميكية متفوقة. وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة مقارنة مع المؤسسات الكبر من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة، تعتمد بالدرجة الاولى على الامكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتموين. ويوضح الشكل الموالي تطور مناصب العمل.

الشكل رقم (5): تطور مناصب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

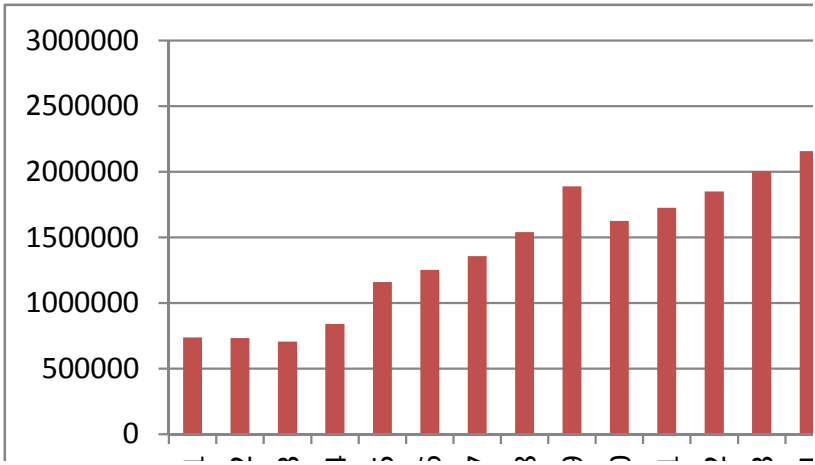

source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الشكل أعلاه تزايد عدد الوظائف التي تم استحداثها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة الى اخرى باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2010 وكان ذلك نتيجة فصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تطور حجم العمالة من 737062عامل سنة 2001 الى 2540698عامل سنة 2016أي بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ15,29%.

وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة والدعم الذي تتلقاه هذه المؤسسات من قبل الهيئات والهياكل التي تم انشاءها من قبل الحكومة في سبيل انشاء مشاريع تعمل على امتصاص البطالة واستحداث مناصب عمل لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب عمل. ولكن برغم من هذا تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة الاجمالية متواضعة جدا مقارنة مع الدول المتقدمة

4- بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الصعوبات والعوائق التي يواجهها غالبية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولهم على التمويل من البنوك، هناك العديد من الطرق التي يلجأ اليها الباحثين عن التمويل أكثر مرونة وفعالية من النظام المصرفي ، وتعمل على التقليل من حدة صعوبات التمويل، ومن أبرز هذه الطرق:

4-1- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية

هناك العديد من البدائل التمويلية المتاحة من قبل البنوك الإسلامية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلبي لهم احتياجاتهم المالية بمختلف أنواعها وأحجامها، وتكون خالية من معدلات الفائدة بخلاف البنوك التجارية التي تعتمد عليها في منح القروض، وكون أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئين يجدون صعوبة في تحمل هذه التكاليف.

وتتمثل الصيغ التي يمكن استخدامها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الإسلامية فيما يلي:

- **التمويل بالمشاركة:**

تعد المشاركة أحد أساليب التمويل الإسلامي، والتي تتطلب مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله وخبرته، ويقوم البنك بتمويل النسبة الباقية، وذلك على أساس المشاركة في الناتج المحتمل إن كان ربحا أو خسارة، ويشترط في هذه الصيغة تحديد عائد العمل للمشارك بعمله كنسبة محددة من ربح غير معروف.(جمال لعمارة، 1996، ص 89).

وهناك نوعين من المشاركة في البنوك الإسلامية:

- **المشاركة الدائمة (الثابتة):** وتكون فيها حصص ثابتة حتى نهاية المشروع سواء كانت المشاركة مستمرة (غير محددة الأجل) أو مؤقتة (محددة الأجل). (عدنان محمد يوسف ربابعة، زكرياء سلامة عيسى شطناوي2011، ص، 02).
- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجيا مقابل سداد الشريك ثمنها دوريا، وذلك خلال فترة مناسبة يتفق عليها، وعند انتهاء عملية السداد يخرج البنك من المشروع، وبالتالي يمتلك هذا الشريك المشروع موضوع المشاركة. (محمد بوزيان، خديجة خالدي 2003 ، ص، ص، 03،04).

يساعد التمويل بالمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق النجاح لأن معدلات الفشل في هذه المؤسسات عادة تكون كبيرة، خاصة إذا كانت هناك مؤسسات كبيرة منافسة لها، ولعل أهم ما في أسلوب المشاركة الإسلامي هو عدم ارتباطه بأي شكل من أشكال

الفائدة، وتتميز الصيغ المختلفة للمشاركة الإسلامية بوضوحها وخلوها من أية تعقيدات فهي لا تحتاج إلى خبرات خاصة أو دراسات متعمقة (محمود المرسى لاشين، 2003، ص، 04).

- **التمويل بالمضاربة:**

تعد المضاربة نوع من المشاركة بين صاحب المال وصاحب الخبرة، حيث يقدم فيها الأول ماله والثاني خبرته ويقتسمان نتائج المشروع بنسب يتفق عليها مسبقا بين صاحب المال الذي يقدم رأس المال والمضارب (صاحب العمل) الذي يقدم عمله، أما إذا لم يحقق ربح فلا شيء للمضارب، ويتحمل صاحب المال مقدار الانخفاض في رأس المال(الخسارة). (جمال لعمارة، ص، ص، 114،115).

ويمكن للبنوك الإسلامية استخدام صيغة المضاربة في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يقوم صاحب المؤسسة الذي لا يملك رأس المال مع امتلاكه للحرفة والإدارة والتنظيم المتعلق بالنشاط المتفق عليه مع البنك، بينما يؤمن هذا الأخير الموارد اللازمة لإقامة المشروع وتكون الأرباح موزعة بين البنك وصاحب المؤسسة بنسبة متفق عليها، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك إذا ثبت أن صاحب المشروع لم يقصر ويخل بشروط المضاربة ويكفيه خسارة الجهد، والإسلام يساوي بين المال والعمل يربحان معا ويخسران معا مما يدفع صاحب المؤسسة إلى حرصه بتحقيق الربح لينال عائد مقابل جهده والمحافظة على سمعته (نوال بن أعمارة، 2012، ص 50).

- **التمويل بواسطة بيع السلم:**

يتمثل السلم في البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل. ومن شروطه أن تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر، وأن تكون من النوع الذي يكون موجودا في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم، وأن يتم وصف المبيع بدقة من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم، وأن يكون دفع الثمن في مجلس العقد (محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، 2007، ص، ص، 198،199).

ويتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلم بعدة أساليب من أهمها ما يلي: (محمد عبد الحليم عمر، 2003، ص، 11).

- التمويل النقدي من خلال المستهلكين الذين يحتاجون إلى منتجات هذه المشروعات بدفع الثمن مقدما ليستخدمه المنتج في شراء مستلزمات التشغيل؛
- التمويل النقدي من التجار الذين يتعاملون في بيع وشراء أصناف المنتجات (محاصيل زراعية، فواكه، منتجات حرفية...) بدفع ثمن ما يحتاجونه مرة واحدة في عقد سلم واحد أو على عدة مرات في عقود سلم متتابعة لضمان استلام البضاعة في الوقت الذي يحتاجون إليها فيه؛
- التمويل النقدي من بعض مؤسسات التمويل لشراء الآلات والمعدات على أن يتم سداد الدين من المنتجات على دفعات، ويمكن للممول أن يتعاقد سلما موازيا لبيع ما يتسلمه أولا بأول ويكسب الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع؛
- التمويل العيني من خلال إمداد المؤسسة بمستلزمات التشغيل مقابل شراء منتجات المؤسسة، وبذلك يحقق المشترى عائد على التمويل ممثلا في الفرق بين قيمة ما يقدمه عينا وقيمة ما يبيع به المنتجات التي يتسلمها فضلا عن تحقيق تسويق مناسب للسلع التي يتاجر فيها بتقديمها ثمنا للمنتج؛
- التمويل العيني بواسطة مصنع كبير يقدم بعض الخامات أو النقدية لمشروع صغير لصنع بعض أجزاء ما ينتجه المصنع الكبير، وبذلك يقوم المشروع الصغير بدور الصناعات المغذية.

- **القرض الحسن:**

يقدم البنك الإسلامي مبلغا من المال لأحد عملائه الذي هو في أمس الحاجة إلى التمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق الشروط التي يحددها البنك، وفي هذا النوع من التمويل يقدم العميل في الغالب ضمانات تأكد جديته ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملا أو جزئيا حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي، ودون تحميل العميل المقترض أية فوائد أو مبلغ مقابل التمويل أو نسبة الأرباح، ويكتفي البنك باسترداد أمواله فقط. (بن إبراهيم الغالي، 2012، ص، 91).

- **التمويل بالمرابحة:**

تعرف المرابحة على أنها "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معين، ويكون المشتري على علم بالثمن الأول للسلعة وأن يكون الربح معلوما لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو مقدارا منه" (فادي محمد الرفاعي، ص، ص، 137،136).

وبالتالي فإن صيغة المرابحة تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة أكبر في التمويل، فالسلعة المطلوب تمويلها يشتريها البنك من السوق بناءا على طلب المؤسسة ويضعها تحت تصرفها وتقوم المؤسسة بالتسديد حسب المدة المتفق عليها مع البنك أو غيره. (رابح خوني، رقية حساني، 2003،ص 16).

- **التمويل بالاستصناع:**

يعرف الاستصناع على أنه "عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسطا أو مؤجلا".(محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ص، 191).

وتظهر أهمية التمويل بالإستصناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير أشكال التعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية متجددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي، وانسياب التمويل من خلال عمليات المصانعة العادية والتي قد تتطور إلى مصانعة مزدوجة أو مركبة، وذلك لتعدد الاحتياجات والسلع التي قد تدخل في السلعة موضوع الاستصناع. (محمود حسين الوادي، ص، 191)

- **التمويل بالإجارة:**

تعرف الإجارة على أنها "عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وهي صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي ولا يملك مجمل الثمن فورا "، وتستخدم الإجارة كوسيلة تمويلية وتكون على شكل موجودات ثابتة توضع في تصرف المستأجر. (صالح صالحي، 2003 ،ص، 09)؛ وهي لا تختلف كثيرا عن الائتمان الإيجاري الذي تقدمه البنوك الأخرى والمؤسسات المالية.

4-2- الائتمان الإيجاري: تساهم شركات الإيجار بمختلف أنواع التأجير الذي تقدمه في توفير الأصول الثابتة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك موارد ذاتية أو

لا تستطيع الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات المالية، وبالتالي فهي تعتبر مصدر تمويلي توفر السيولة المالية للمؤسسات التي تعاني من نقص الموارد المالية في الحصول على الأصول دون اللجوء إلى البنوك.

ويكون هذا التمويل بإحدى الطرق التالية:

التأجير التمويلي: ويتمثل في الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر، وفيه تستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها (أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي مجمل قيمة المعدات المستأجرة). (بلقاسم ماضي، 2011، ص، 03).

التأجير التشغيلي: يحصل المستأجر بموجب عقد التأجير التشغيلي على الأصول الثابتة وخدمات الصيانة، وتكلفة الصيانة تكون متضمنة في الدفعة الايجارية أو بموجب عقد منفصل، كما يتحمل المؤجر نفقات التأمين والضرائب المتعلقة بالأصل المؤجر، وهذه الطريقة تعطي المستأجر مرونة في التخلص من الأصول المستأجرة إذا انتهت الحاجة إليها اقتصاديا أو فنيا (ظهور بدائل أكثر كفاءة). (سمير محمد عبد العزيز، 2000، ص، 75).

البيع وإعادة التأجير: يتم هذا النوع من الاستئجار عندما تملك مؤسسة أرضا أو تجهيزات معينة وتقوم ببيعها إلى مؤسسة تمويلية، وفي الوقت نفسه تتعاقد مع المؤسسة على استئجار الأصل منها للاستمرار في استعماله، وقد تكون المؤسسة التمويلية بنكا تجاريا أو إسلاميا، أو شركة تأجير متخصصة، تدفع المؤسسة التمويلية إلى الشركة البائعة (المستأجرة) القيمة السوقية العادلة للأصل، أما دفعات الإيجار التي تدفعها الشركة المستأجرة فيجب أن يغطي مجموعها السعر المدفوع للأصل ويحقق عائد مناسب للمؤجر. (حسني عبد العزيز جرادات، 2011، ص، ص، 57، 58.)

- **التأجير الرفعي:** يرتبط التأجير الرفعي بالأصول المرتفعة القيمة، ويمكن للمؤجر أيضا خصم أقساط الإهتلاك بغرض حساب الضريبة، لكن وضعه يختلف عن الحالات السابقة، فشراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من الأموال المقترضة، ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض. (عبد المعطي رضا أرشيد، حسني علي حريوش، محفوظ أحمد جودة، 2011، ص، 144).

4-3- مؤسسات رأس المال المخاطر:

حققت هذه التقنية التمويلية نجاحا باهرا في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، من خلال العمل على توفير الأموال اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية والمساهمة في إدارتها، أي أنها تقوم على أساس المشاركة بمخاطر مرتفعة ودون ضمان العائد ولا المبلغ الأصلي والعمل على تحقيق النمو والتطور والنجاح لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أن مؤسسات رأس المال المخاطر تتحمل كل أو جزء من الخسارة في حالة فشل وعجز المشروع، وبالتالي فإن هذا المشروع يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الأموال مع انعدام الضمانات والدعم في كيفية إدارة المؤسسة.

ويكون تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مؤسسات رأس المال المخاطر بالمراحل التالية: (مليكة زغيب، 2012، ص، 07).

- رأس مال الإنشاء: يقوم بتمويل المشروع في المراحل الأولية من إنشاء الشركة؛
- خلق رأس المال: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بجمع الموارد اللازمة لتمويل وتطوير المنتجات وكذلك زيادة التسويق؛
- رأس مال التنمية: محجوز عليه للمؤسسات التي حققت ربحيتها فقط، وفي هذه المرحلة تحقق المؤسسة إيرادات وتلجأ إلى التمويل من المصادر الخارجية بسبب زيادة الحاجات التمويلية وذلك بهدف تحقيق زيادة في النمو والتوسع في المؤسسة؛
- انتقال رأس المال (الاسترداد):هذه المرحلة تعكس واقع متعدد الجوانب، وتقوم فيه مؤسسات رأس المال المخاطر بتمويل عملية انتقال السلطة المالية والصناعية إلى ملاك جدد.

الخاتمة والتوصيات:

على الرغم من وجود البنوك والهيئات والأجهزة والبرامج الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذا القطاع يعاني الكثير من المشاكل في الجانب التمويلي التي لابد من العمل على تطوير البدائل التمويلية والمتاحة وإيجاد مجموعة من البدائل الاخرى المتخصصة في دعم وتمويل هذه المؤسسات تعتمد على التقنيات البنكية الحديثة، وذلك من خلال:

- العمل على إنجاح تقنية مؤسسات رأس مال المخاطر من خلال توفير مجموعة من الشروط، تتمثل أهمها في إنشاء مراكز وطنية تعمل على نشر المعلومات الاقتصادية للمستثمرين فيما يخص هذه التقنية، والعمل على تشجيع إنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر بمختلف جنسياتها وتوفير الدعم اللازم لها من قبل الدولة والبنوك والمؤسسات المالية والشروط التنظيمية والقانونية والسياسية؛
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة أكثر من تمويل شركات الايجار إذا قامت الحكومة الجزائرية بتهيئة مجموعة من النصوص القانونية والتشريعية تنظم وتحكم هذه العملية وتقوم بتسيير هذه الشركات، وتوفير المناخ المناسب للشركات الوطنية والأجنبية من أجل تأسيس شركات متخصصة تقوم بهذا التمويل لصالح الاقتصاد الوطني ومحاولة التغلب على المعوقات التي تواجهها؛
- العمل على إلغاء الفائدة الربوية على القروض الممنوحة من قبل الهيئات والبرامج المتعلقة بدعم الشباب، والعمل على إيجاد إجراءات بديلة لا تتعارض مع مقومات المجتمع الجزائري، كالتمويل الإسلامي مثلا من خلال المضاربة والمشاركة؛
- العمل على إحداث بنوك ومؤسسات مالية بقوانين وتشريعات تعمل على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتكيف بصورة فعالة مع خصوصيات هذا القطاع كإنشاء صناديق استثمار تتولى تجميع المساهمات المالية الصغيرة، وجذب صغار المدخرين، حيث تلعب هذه المؤسسات المالية دور الوسيط المالي بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دراسة طبيعة المشروع ورأس المال المطلوب وهامش الربح المتوقع؛
- تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاعتبارها أحد المحاور الكبرى في تنمية الاقتصاد الوطني؛

- تفعيل بعض الصيغ التمويلية التي تتناسب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استحداث صيغ أخرى حديثة.

قائمة المراجع:

[1]منى مسغوني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 127.

[2] لخلف عثمان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص .220

[3]جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص، 89.

[4]عدنان محمد يوسف ربابعة، زكرياء سلامة عيسى شطناوي، المخالفات الشرعية لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية، المؤتمر الدولي حول: صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 5 جوان 2011، ص، 02.

[5]محمد بوزيان، خديجة خالدي، التمويل الإسلامي فرص وتحديات، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 – 28 ماي 2003 ، ص، ص، 03،04.

[6]محمود المرسى لاشين، من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،25 – 28 ماي 2003، ص، 04.

[7]جمال لعمارة، مرجع سابق، ص، ص، 114،115.

[8]نوال بن أعمارة، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الخامس، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 2012، ص، 50.

[9]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص، ص، 198،199.

[10]محمد عبد الحليم عمر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة على أسلوب الدين التجاري والإعانات، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 – 28 ماي 2003،ص، 11.

[11]بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان الأردن، 2012، ص، 91.

[12]فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص، ص، 136،137.

[13]رابح خوني، رقية حساني، آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25-28 ماي 2003،ص، 16.

[14]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص، 191.

[15]صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظام المشاركة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 – 28 ماي 2003 ،ص، 09.

[16]بلقاسم ماضي، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص، 03.

[17]سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص، 75.

[18]حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص، ص، 57، 58.

[19]عبد المعطي رضا أرشيد، حسني علي حريوش، محفوظ أحمد جودة، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، زهران للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص، 144.

[20]مليكة زغيب، صعوبات استخدام الاعتماد الإيجاري في التمويل –دراسة استطلاعية لآراء أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة– الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،13-14 نوفمبر2012، ص، 07.

[21] Eric STEPHANY, La relation capital-risque/PME, de boeck université, Bruxelles, Belgique, 2003, P, .09

[22] www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique